دراســـــات

التوظيــف الجيوسياسـي لمضيــق هرمــز ومكانته في ادارة الصراع الاقليمي والدولي

اعـــــداد

فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

د. عمــار عبــاس الشاهيــن

الباحث حسن فاضل سليم

الباحثة نــور نبيــه جميــل

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة

قد لا نبالغ اذا ما ادعينا ان مضيق هرمز يعد اهم واخطر ممر بحري على المستوى العالمي، سيما ان اكثر من 20% من النفط العالمي يمر عبره فضلاً عن دوره في تسهيل التجارة العالمية سواء تجارة الطاقة او الغذاء او الاسمدة والمعادن والبتروكيمياويات والتي تعد عناصر اساسية في الاقتصاد العالمين، الى الدرجة التي تجعل من اي عملية تأثير على مرونة حركة التجارة عبر هذا الممر تُفضي الى احداث ازمة عالمية كبرى، وهو الأمر الذي ادى الى توظيف هذا الممر بشكل فعال في استراتيجيات إدارة الصراع بين القوى المتنافسة والمتصارعة في إطار معادلات القوة والنفوذ والهيمنة السياسية والامنية والاقتصادية بين القوى الدولية والإقليمية، ومن بين اهم هذه القوى هي الولايات المتحدة كقوة عظمى وايران كقوة اقليمية بارزة.

لقد اظهرت مجريات وتطورات الحرب الاخيرة المفروضة على الجمهورية الإسلامية في ايران ان المضيق لم يعد ممر مائي يستخدم في إطار الحركة التجارية فحسب بل تحول الى مركز استراتيجي لإدارة التوازنات الإقليمية والدولية وبات يمثل ورقة محورية في إطار المساومة والتفاوض تضاف الى اوراق المساومة وعناصر القوة الاخرى سيما من قبل الجمهورية الإسلامية في ايران، الأمر الذي جعل منه عنصر استراتيجي من الطراز الأول، وانطلاقاً من هذه الاهمية يسعى مركز حمورابي الى تسليط الضوء على هذا الممر المائي وتحليل خصائصه الجغرافية والسياسية والأمنية، وطرق توظيفه في عملية ادارة الصراع والتوازن على المستويين الاقليمي والدولي سيما بين الولايات المتحدة والجمهورية الاسلامية عبر تقسيم الموضوع الى ثلاثة محاور اساسية تغطي الجانب الاكبر من الموضوع:

المحور الاول: مضيق هرمز

الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية

أصبحت منطقة الخليج في أعقاب الحرب العالمية الثانية قلب النفط في العالم من ناحية الاحتياطيات وإنتاج النفط والغاز، لذلك يُعد مضيق هرمز شرياناً حيوياً لتصدير المواد النفطية والغاز الطبيعي من مجموعة دول تتصدر قائمة الدول المنتجة عالمياً (السعودية و إيران و العراق و الإمارات والكويت)، الثورة النفطية التي حصلت في الدول المحيطة بالمضيق زادت من أهميته الاستراتيجية إذ تسيطر هذه الدول على احتياطي نفطي كبير يُقدر بـ730 مليار برميل ويمر عبره نحو 40% من شحنات الأهمية الجغرافية يحتل المضيق حيزاً مهماً في إطار العلاقات الدولية من ناحية تأثيره المباشر في اقتصاديات دول عديدة إذا لم نقل إنه ذو تأثير اقتصادي عالمي.

اولاً: الخصائص الجغرافية لمضيق هرمز والاهمية الاستراتيجيّة

1. مضيق هرمز عبر التاريخ: ارتبط اسم المضيق تاريخياً بالجزيرة المطلة عليه وكان يطلق هذا الأسم في السابق على مدينة في البر الإيراني بالقرب من خورمينات وتقع الجزيرة التي كانت في الأصل موقعا لمدينة هرمز القديمة على بعد 11 ميلاً من جنوب شرق مدينة بندر عباس وأربعة أميال إلى الجنوب من البر الإيراني ، يستمد المضيق

زخمه التاريخي منذ أكثر من خمسة آلاف سنة بتعاقب سيطرة حضارات عديدة عليه استفادت منه بوصفه معبراً لقوافل سفنها التجارية والحربية، كالحضارة السومرية والبابلية والفارسية والإغريقية والفينيقية، ظل المضيق يؤدي دوراً دولياً وإقليمياً مهما في حركة التجارة الدولية، في القرن السادس عشر خضع للاحتلال البرتغالي ولأهميته بالنسبة إلى البرتغاليين قالوا "إذا كان العالم كله خاتما من ذهب فإنّ هرمز هي جوهرته". شهد تاريخ الصراع في ذلك الشريط الضيق من الماء ما يعرف بمعركة هرمز بين عامي 1552م- 1554م بين العثمانيين والبرتغاليين وانتهت بفشل تطلعات السلطنة العثمانية في احتلال جزيرة هرمز، في العام 1632م تمكنت بريطانيا وبلاد فارس من طرد البرتغاليين بعدما استوطنوا المنطقة لمدة 119 سنة، عدت بريطانيا المضيق آنذاك مفترق طرق استراتيجياً وطريقاً رئيساً إلى الهند، واحتلت معظم الدول المجاورة له ثم دخلت في صراع مع الفرنسيين والهولنديين لسنوات طويلة. أخضعت بريطانيا الملاحة لنظام الانتظار والراحة من دون فرض شروط على السفر لمرورها السريع، ثم جاءت مرحلة العثور على آبار النفط والتنقيب لتعطي هذا الممر المائي دوراً بوصفه معبراً حيوياً يمر عبره النفط، عقدت بريطانيا عدة اتفاقيات مع القبائل في منطقة الخليج بغرض تأمين حركة المرور عبر مياه المضيق بسلام ومنع أعمال القرصنة من العام 1820م حتى 1970م، تعتبر الجزر القريبة من مضيق هرمز والتي يطلق عليها "جزر هرمز" ذات موقع استراتيجي يمكنها من أن تكون مركزاً للمراقبة مهماً لسواحل الخليج إذ تطل على دول الإمارات وقطر والبحرين والسعودية والكويت والعراق وإيران، من هنا يمكن القول إن السيطرة على هذه الجزر تمنح القدرة للطرف المسيطر على التحكم بحركة الإمدادات النفطية، وإيران هي الطرف الأقوى في هذا المجال.

2. الخصائص الجغرافية لمضيق هرمز: يربط مضيق هرمز الخليج العربي (وهو بحر شبه مغلق) بخليج عُمان (وهو بحر مفتوح) وكلاهما يشكل لساناً بحرياً متصلاً بالمحيط الهندي وينتهي ساحل المضيق الجنوبي عند عُمان بينما تطل إيران على ساحله الشمالي والشمالي الشرقي، ويحد المضيق من جهة الخليج الضفة العربية خط يمتد من رأس الشيخ مسعود على الساحل الغربي من شبه جزيرة مسندم، باتجاه الشمال حتى جزيرة ونجام جنوب الساحل الإيراني 1.وحده، ومن جهة خليج عُمان خط يمتد من رأس دبا على الجانب الشرقي لشبه جزيرة مسندم حتى دماغة باكخ على الساحل الإيراني ويبلغ طول الخط الممتد من رأس دماغة باكخ 52,5 ميلاً بحرياً. ويمثل الخط الحد الشمالي لخليج عُمان ومدخل المضيق الجنوبي المفتوح على البحر وهو أقصى عرض له، ويضيق المضيق إلى عرض 20,5 ميلاً بحرياً ما بين جزيرة لارك في الجانب الإيراني وقوين الكبرى (سلامة وبناتها) على الساحل العُماني وهو أدنى اتساع له. يبلغ طول المضيق عند خط الوسط 104 أميال بحرية وتشكل سلسلة رؤوس الجبال ورأس مسندم معها امتداداً لسلسلة جبال الحجر الشرقي حاجزاً ما بين خليج عُمان شرقاً والخليج غرباً، ويمتد الخليج الذي يقع المضيق عند مدخله من جهة عُمان ليصل عرضه 50 ميلاً من رأس مسندم حتى مدخل شط العرب، أما عرض الخليج فيبلغ عند رأسه 140 ميلاً وعند مضيق هرمز يبلغ نحو خمسة أميال أما أقصى اتساع له فيبلغ نحو 200 ميلاً ويبلغ طول السواحل التي تطل على الخليج 200 ميلاً ويتراوح أقصى عمق للخليج ما بين 240-300 قدم،

بينما يبلغ عمقه قرب جزيرة مسندم 48 قدماً. ويكون الخليج عميقاً قرب الجانب الإيراني، ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكثر منه في الجانب الإيراني، تنتشر حول المضيق مجموعة من الجزر ظهرت أهميتها الاستراتيجية والسياسية عبر التاريخ وظهرت أهميتها الاقتصادية بنتيجة اكتشاف النفط في الخليج العربي.

3. الأهمية الاستراتيجيّة لمضيق هرمز عالمياً: ازداد الثقل الإستراتيجي لمضيق هرمز مع مرور الوقت سيما بعد تحول المناطق المجاورة له إلى خزان نفطي لفت أنظار العالم (إيران والجزيرة العربية)، وجوهر أهميته الاقتصادية تكمن في كونه ممراً ضرورياً لتجارة النفط والغاز العالمية، لذلك يعرف على أنه "العنق الرئيس للعالم" و"نقطة الاختناق" التي تأتي في مقدمة ثماني نقاط رئيسة في العالم وتُعد معبرا لنحو 40% من النفط العالمي يومياً. يُعدُّ المضيق ذو أهمية خاصة بالنسبة إلى القوى العالمية المستهلكة للنفط لضرورات صناعية (الهند واليابان والصين اوروبا) إذ يُعدُّ ممراً دولياً للنفط يربط منطقة تمتلك أكبر إنتاج للنفط في العالم في الأسواق العالمية وأكبر احتياطي له إذ أصبح المضيق منفذا لمرور ناقلات النفط إلى أرجاء المعمورة، لذلك فإن مصالح العديد من الدول وعلى اختلاف أحجامها وأوزانها الدولية ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستوياتها الاقتصادية ترتبط بهذه النقطة الاستراتيجية التي تربط الخليج بالمحيط الهندي على الرغم من التباين في المصالح المرتبطة بهذا المضيق إلا أنها توصف بالحيوية والمهمة، ازدادت أهمية المضيق مع الحرب الروسية- الأوكرانية منذ العام 2022 بعد تحول الدول الأوروبية باتجاه الدول العربية المنتجة للنفط للتعويض عن النقص الحاصل في استيراد الغاز الروسي، وهذا المضيق هو قفل طبيعي يكسر عزلة المنطقة التي أصبحت تدريجياً ضرورية للتشغيل السليم للاقتصاد العالمي من خلال توريد المواد الهيدروكربونية، يضمن المضيق الاتصال بين مناطق الاستخراج والإنتاج ومراكز الاستهلاك لذلك فهو يفتح الفضاء الفارسي على العالم الآسيوي عبر بحر العرب ثم المحيط الهندي ومن ناحية أخرى إلى أوروبا أو حتى إلى القارة الأمريكية عبر البحر الأبيض المتوسط التي يمكن الوصول إليها عبر قناة السويس. ويُعد المضيق شرياناً حيوياً لتصدير الهيدروكربونات من خمسة من أكبر المنتجين في العالم (السعودية وإيران والإمارات والكويت والعراق). وتُعد منطقة الخليج العربي خزاناً طبيعياً وغنياً بالمواد الهيدروكربونية التي لم يُكتشف منها إلّا النسبة القليلة، فوفقاً لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فإن ثلثي الاحتياطات المؤكدة من النفط موجودة في منطقة "الشرق الأوسط"، وعلى وجه الخصوص في منطقة الخليج.

في العام 2023 مر عبر المضيق ما يقارب 20,5 مليون برميل يومياً في المتوسط من النفط الخام والمكثفات والمنتجات النفطية، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تزداد أهمية المضيق مع ازدياد حجم الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 121 مليون برميل يومياً في العام 2030 يُضاف إلى ذلك حجم التجارة التي تبلغ تريليون دولار سنوياً، إذ تُشير الأرقام إلى عبور ناقلات تزن أكثر من مليارين ونصف المليار طن سنوياً وتمثل شحنات السلع الأولية مثل الحبوب وخام الحديد والإسمنت 22% وتجارة الحاويات التي تنقل السلع تامة الصنع إلى دول الخليج نحو 20%، بالنسبة إلى الدول العربية المُطلة على الخليج مثل العراق والكويت والبحرين وقطر يُعد المضيق المنفذ البحري الوحيد الذي تعتمد عليه كليا في التصدير والاستيراد فيما يعد المنفذ الرئيس لكل من السعودية

والإمارات والجمهورية الاسلامية لكنها تمتلك منافذ أخرى تتفاوت في أهميتها لكل دولة أما عُمان فلا تعتمد على المضيق بشكل رئيس بوصف أن لها واجهة بحرية طويلة على خليج عُمان بحر العرب في الجنوب، ويذهب 80% من النفط والغاز المنتج في دول الخليج العربية عبر المضيق إلى الدول الآسيوية فيما ينقل الباقي إلى دول أوروبا وأميركا الشمالية.

ثانياً: الخصائص السياسية لمضيق هرمز

مضيق هرمز بؤرة توتر جيوسياسي

تُعد الممرات المائية العالمية ضرورة حتمية للتجارة العالمية إذ يضيف كل مضيق أو قناة قيمة اقتصادية ومالية واستراتيجية فريدة وتتجاوز أهمية هذه الممرات كونها مجرد نقاط عبور إذ تمثل بؤر توتر جيوسياسي تعكس التوترات العالمية الأوسع، لذلك فإن استخدام المضيق كورقة ضغط سياسية بيد الدول المشاطئة، والتهديد بإغلاقه وعرقلة الملاحة البحرية فيه أمر وارد وواقعي في أحيان كثيرة.

يدخل مضيق هرمز في نطاق الضغط السياسي والاقتصادي من خلال تلميح أو تصريح الجمهورية الإسلامية في إيران بإغلاق المضيق أو عرقلة الملاحة فيه سيما بعد إصدار مجلس الأمن رُزمة من العقوبات الاقتصادية عليها بغير وجه حق، يُعد المضيق نقطة إشتعال رئيسة ففي كثير من الأحيان كان موقعاً للصراع وحور التهديدات بالإغلاق من قبل الدول المجاورة، تمنح الجغرافيا المتوازنة لمضيق هرمز قوة سياسية واقتصادية للفاعلين، وهو الممر الوحيد الفعال في المنطقة لنقل النفط والتجارة إلى السوق العالميّة لذلك فإن أي تعطيل لحركة النفط عبر المضيق سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن العالمية وتعطيل سلاسل التوريد لعدة أيام، وستتأثر أسعار الطاقة العالمية بشكل كبير وسيتضرر كل من الدول المستوردة والمصدرة على حد سواء وقد بدا الأمر واضحاً بعد ارتفاع حدة التوتر الإيراني الأميركي وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وتهديدها إيران بخفض صادراتها النفطية إلى الصفر (يمر عبر مضيق هرمز إلى الدول الآسيوية نحو 90% من النفط ومعظم صادرات الغاز الإيراني). رفضت الولايات المتحدة الأمريكية القيود التي فرضتها كل من إيران وعُمان على المضيق ما جعل المنطقة في دائرة التوترات الأمنية غير المتوقعة آفاقها، فإيران التي تواجه عقوبات اقتصادية قاسية من الولايات المتحدة أن السيطرة على المضيق أمر حيوي لبقائها في مقابل هذا تُعد العلاقات المتوترة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربيّة السعودية عاملاً إضافياً لزيادة التوتر وعدم استقرار المنطقة، كِلا البلدين يسعيان إلى تعزيز نفوذهُما في المنطقة ويُعدُّ مضيق هرمز نقطة ارتكاز رئيسة في توتر العلاقات بين البلدين كما تدور خلافات بين إيران والإمارات حول الجزر الواقعة بالقرب من مضيق هرمز مثل جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى والتي تُعدُّ ذات موقع استراتيجي تسمح بمراقبة السفن في مياه الخليج وبدأت الجمهورية الاسلامية في ايران باستخدام المضيق كورقة سياسية ضاغطة إبان الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينات وكان لهذه التهديدات ردود فعل دولية عنيفة عبرت عن القلق الدولي الكبير خوفاً من توقف حركة الملاحة البحرية في ممر إستراتيجي كمضيق هرمز.

واليوم في ظل التوترات الحاصلة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والغرب (بشأن الملف النووي) وبين إيران و"إسرائيل" بشأن الحرب على غزة ولبنان 2024 وما تلاها من الحرب التي تشنها الولايات المتحدة و"إسرائيل" على الجمهورية الإسلامية في ايران اصبح ضيق هرمز ورقة ضغط مهمة في لعبة المناورات السياسية والنفطية الاستراتيجيّة ويمكن للوضع ان يتأزم وقد تخرج عن نطاق السيطرة وفي قلب أي مواجهة اخرى محتملة في هذه المنطقة الاستراتيجيّة في العالم، لذلك فإن عملية إغلاق المضيق باتت لها تبعات كبيرة على مسألة تدفق النفط نحو العالم ففي حال استمرار الإغلاق سوف يجد العالم نفسه يفتقد لأمن الطاقة بشكل كبير سيما الدول التي لا تملك مخزونا استراتيجيا لمدّة طويلة كالصين والهند واليابان والهند والدول الأوروبية التي تعاني من أزمة نفطية بسبب الحرب الأوكرانية في الأساس، وبطبيعة الحال ادى إغلاق المضيق إلى ارتفاع جنوني في أسعار النفط والغاز بسبب قلة العرض وزيادة الطلب العالمي، هذه الاضطرابات في سوق النفط العالمية من دون شك افضت إلى حدوث أزمة عالمية في مجال الطاقة ستكون تداعياتها خطيرة على مستوى الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

ومن الناحية العملية والنظرية تكتسب التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز والتي تم ترجمتها على ارض الواقع أهمية استراتيجية لا لبس فيها فطرق الشحن وناقلات النفط تمر بالقرب من الأراضي الإيرانية والجزر التي تسيطر عليها في الخليج وكذلك قواعدها البحرية الكبرى وهذا يجعلها في موضع مثالي لإعاقة مرور السفن في المضيق في الحاضر والمستقبل، لذلك أعطت إيران أولوية كبرى لتحديث قواتها البحرية بصورة مستمرة والتركيز بشدة على الأنظمة البحرية الجديدة وزيادة نشاطاتها التدريبية ومناوراتها البحرية وبالأخص الزوارق البحرية الخفيفة والسريعة التي تدعى بالذباب البحري، وعلى أرض الواقع أظهرت العمليات العسكرية للبحرية الإيرانية أن المنطقة تستعد لحرب بحرية طويلة تعتمد على الكر والفر وهجمات مباشرة ضد السفن الحربية الكبرى وناقلات النفط والسفن التجارية، وذلك بهدف إعاقة الملاحة البحرية ومهام القوات الحربية البحرية الأمريكية والغربية وممارسة الضغط على خصوم ايران وداعميهم وتكوين راي عام دولي ضاغط بسبب ارتفاع اسعار الطاقة.

من دون شك ان تكاليف هذه الحرب عالية التكلفة على الطرفين وعلى الاقتصاد العالمي والإقليمي وكلا الطرفين يدرك أن اتخاذ قرار بإغلاق المضيق ولمدة طويلة والانزلاق في مواجهة عسكرية بحرية استنزافية غير مضمونة النتائج من شأنها أن تُلحق الضرر الكبير بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الإيراني واقتصاد دول المنطقة، إن من جهة توقع ارتفاع سعر برميل النفط ارتفاعاً قياسياً نتيجة عدم القدرة على مرور ناقلات النفط من الدول المنتجة إلى السوق العالمية وزيادة العرض على الطلب، وارتفاع في أسعار وسائل النقل والمواد الاستهلاكيّة أيضاً، و ستلجأ شركات النقل البحري إلى التفتيش عن طرق بديلة ما سيِعقبهُ ارتفاع الكلفة الاقتصادية وارتفاع أسعار التأمين الأمر الذي سينعكس على أسعار السلع الاستهلاكيّة والتأخر في وصولها إلى الدولة المستوردة قد تصل لأشهر، وهذا يشكل ضغوطات كبيرة على اقتصاد عالمي مازال يعاني من آثار وباء كورونا وتبِعاته وتعطيل قسم كبير من عمليات الإنتاج وتوقف حركة التجارة العالمية في كثير من الأحيان كذلك عليه التبعات السلبية للحروب على حركة التجارة العالمية سيما الحرب الروسية- الأوكرانية والعدوان "الإسرائيلي" على فلسطين ولبنان ورد اليمنيين

بمساندة الشعب الفلسطيني واللبناني بضرب سفن تجارية وحربية في محيط مضيق باب المندب.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمضيق هرمز

لا يقتصر دور مضيق هرمز على النفط والغاز إذ يُشكل المضيق أيضا ممرا مهما للبتروكيماويات والأسمدة المنتجة في الخليج والمُصدرة إلى الأسواق الزراعية في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي يؤثر هذا الممر المائي ليس فقط في أسواق الطاقة إنما في تكلفة المدخلات الزراعية وإنتاج الغذاء على حد سواء وتُشير نماذج تحليل الأثر الاقتصادي لإغلاق مضيق هرمز على الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أن الخسائر الاقتصادية العالمية قد تتراوح بين 330 مليار دولار و2,2 تريليون دولار وذلك بحسب مدة الصراع، وتزداد الأخطار على الاقتصاد العالمي مع كل يوم يستمر فيه النزاع ولا يُمكن فهم أهمية المضيق من خلال إحصاءات حركة الناقلات وحدها، يُعَد مضيق هرمز أيضاً مفترق طرق تاريخيا وحالة اختبار مهمة لقانون البحار وساحة استراتيجية تتقاطع فيها التنافسات الإقليمية مع أمن الطاقة العالمي وبالتالي يتطلب فهم المضيق النظر إليه من باب النقطة التي تتلاقى بها الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة الجيوسياسية.

وتستند الأهمية العالمية الحديثة لمضيق هرمز قبل كل شيء إلى دوره بوصفه الممر الرئيس لصادرات الهيدروكربونات من الخليج، قليلة هي مناطق العالم التي تتضمن كميات ضخمة كهذه من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في مساحة جغرافية محدودة، وتمتلك دول الخليج-سيما السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر- بعضا من أكبر احتياطيات الهيدروكربونات المؤكدة في العالم وتعتمد قدرتها على تصدير هذه الموارد إلى حد كبير على النقل البحري حيث تمر الغالبية العظمى من هذه الصادرات عبر مضيق هرمز أحد أهم الممرات الحيوية لتجارة الطاقة العالمية، وبحسب تقديرات وكالات الطاقة الدولية مر عبر المضيق عام 2024 نحو 20 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات والمنتجات النفطية. ويعادل هذا الحجم نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط وأكثر من ربع تجارة النفط المنقولة بحراً وتتكون هذه التدفقات من عناصر عدة: الحصة الكبرى من نصيب صادرات النفط الخام للدول الرئيسة المنتجة في الخليج، تشحن السعودية وحدها قبل الحرب على إيران واغلاق مضيق هرمز نحو 6 ملايين برميل يومياً عبر المضيق ومليونين عبر البحر الاحمر، كذلك تضيف مرافئ التصدير الجنوبية في العراق ملايين عدة من البراميل يومياً (ليس اقل من 3 ملايين برميل يومياً) في حين تسهم الكويت والإمارات بكميات إضافية. أما إيران فتُصدر أيضا النفط عبر المضيق عندما تسمح ظروف العقوبات بذلك- أو في بعض الحالات خارج إطارها وإلى جانب النفط الخام تمر عبر هرمز أيضا كميات كبيرة من المنتجات النفطية المكررة مثل الديزل والبنزين والوقود الثقيل، تصدر مصافي الخليج الوقود إلى أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا مما يعزز دور المضيق بوصفه شرياناً أساسياً في توزيع الطاقة عالمياً ويمثل الغاز الطبيعي المسال بعداً آخر مهما في أهمية المضيق لقطاع الطاقة، وتُعد قطر التي تمتلك أكبر حقول للغاز غير المصاحب في العالم من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال عالمياً، وفي عام 2025 مر عبر مضيق هرمز نحو 110 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال أي ما يقارب 20 في المئة من تجارة الغاز المسال العالمية وبما أن الغاز الطبيعي المسال يُنقَل بواسطة

ناقلات متخصصة تسير على طرق ثابتة بين محطات التسييل وإعادة التغويز ويمكن أي تعطل في خطوط الملاحة أن ينعكس مباشرة على سلاسل الإمداد، ولهذا يجعل مجموع هذه التدفقات مضيق هرمز أهم بوابة بحرية للطاقة في العالم المعاصر.

شريان الطاقة لآسيا

على الرغم من أن مضيق هرمز يحتل مكانة بارزة في النقاشات الاستراتيجية في الغرب ترتبط أهميته الاقتصادية الأساس بآسيا، تعتمد اقتصادات شرق آسيا وجنوبها الصناعية بدرجة كبيرة على استيراد الهيدروكربونات وقد أصبح الخليج أهم مصدر خارجي للطاقة بالنسبة إليها وخلال العقود الأخيرة ومع تسارع النمو الاقتصادي في آسيا وارتفاع استهلاك الطاقة في صورة كبيرة تعمق الاعتماد على إمدادات الطاقة الواردة من الخليج، واليوم تتجه نحو 84% من شحنات النفط الخام والمكثفات التي تمر عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية، وتسير شحنات الغاز الطبيعي المسال في الاتجاه نفسه تقريباً (83%) وتُعد الصين أكبر مستورد لهذه الشحنات كونها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. وتعتمد المصافي الصينية بدرجة كبيرة على المنتجين الخليجيين سيما السعودية والعراق والإمارات والكويت لتلبية احتياجاتها من الطاقة وتمثل الهند وجهة رئيسة أخرى بصفتها من أسرع الاقتصادات نموا في استهلاك الطاقة، تستورد الهند نسبة كبيرة من نفطها الخام من الخليج أما اليابان وكوريا الجنوبية وهما اقتصادان صناعيان متقدمان يفتقران إلى موارد الطاقة المحلية فيعتمدان أيضا في شكل كبير على الهيدروكربونات الخليجية المنقولة عبر هرمز وفي المجمل تمثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية نحو 70% من تدفقات النفط الخام التي تمر عبر المضيق. ويبرز هذا التركز الكبير مدى الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز للاقتصادات الآسيوية، فأي اضطراب في حركة الشحن عبر المضيق يمكن أن يؤثر سريعا في تشغيل المصافي وتوليد الكهرباء والإنتاج الصناعي في مختلف أنحاء المنطقة حتى الدول البعيدة جغرافيا عن الخليج لا تستطيع الإفلات من تبعات ذلك، بما أن أسواق النفط عالمية ومترابطة فيمكن أي اضطراب في إمدادات هرمز أن يؤثر في الأسعار عالميا مما ينعكس على المستهلكين والصناعات في قارات مختلفة.

ويؤدي هذا الممر المائي أيضا دوراً مهماً في تجارة الأسمدة العالمية وهو جانب كثيراً ما يُغفل في تحليل الاقتصاد العالمي، تُعَد دول الخليج من أكبر منتجي الأسمدة النيتروجينية في العالم مثل اليوريا والأمونيا إضافة إلى المنتجات الفوسفاتية المستخدمة على نطاق واسع في الزراعة، وتعتمد صناعة هذه الأسمدة إلى حد كبير على الغاز الطبيعي بوصفه مادة أولية مما يجعل وفرة الغاز في الخليج ميزة تنافسية رئيسة للمنتجين في المنطقة وتصدر مجمعات الأسمدة الضخمة في دول مثل قطر والسعودية والإمارات ملايين الأطنان من المدخلات الزراعية كل عام، ويعبر جزء كبير من هذه التجارة مضيق هرمز قبل أن يصل إلى الأسواق العالمية.

جعل الجغرافيا الضيقة لمضيق هرمز عرضة في شكل خاص إلى الاضطرابات العسكرية على عكس البحار المفتوحة حيث تهيمن القوى البحرية الكبرى وتميل الممرات الضيقة إلى تفضيل ما يعرف بـ"الاستراتيجيات غير

المتكافئة" وفي بيئات كهذه تستطيع قوات أصغر وأقل تقدماً تقنياً أن تستفيد من الجغرافيا لتعويض تفوق الأساطيل الكبرى، على مدى العقود الماضية استثمرت طهران في مجموعة من القدرات العسكرية المصممة لتهديد الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، وتشمل هذه القدرات الألغام البحرية والزوارق السريعة الهجومية والغواصات العاملة بالديزل وصواريخ كروز المضادة للسفن والمدفعية الساحلية والمسيرات.

المصادر

1. صالح المعايطة، مضيق هرمز بين أهمية الموقع واحتمالات المواجهة، مجلة درع الوطن، الإمارات، 2014
2. مضيق هرمز العنق الرئيسي للنفط في العالم، موقع الجزيرة الإلكتروني:- https://www.aljazeera.net/encyclopedia
3. إغلاق مضيق هرمز قد يكبد الاقتصاد العالمي تريليون دولار، الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/4/29
4. الجغرافيا حارسة المضيق.. هل تضمن العملية البرية وحدها لترمب تأمين الملاحة بهرمز؟ https://www.aljazeera.net/politics/2026/3/31
5. من الصدمة إلى التكيُّف والصمود.. التداعيات الاقتصادية العالمية لأزمة مضيق هرمز في 2026انظر: -https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9
6. حرب النفط: لماذا لا تُبالي الصين حتى مع إغلاق مضيق هرمز؟ انظر: https://almadapaper.net/434946/ https://www.majalla.com/node/330157/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

المحور الثاني: تداعيات الصراع في مضيق هرمز على الامن الاقليمي

يُشكل الصراع الدائر حالياً في منطقة الخليج بعد الحرب الامريكية-"الإسرائيلية" على إيران تحولاً بنيوياً في منظومة الامن الاقليمي في منطقة "الشرق الأوسط" نظراً لانعكاساته العميقة على المرتكزات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة يسعى هذا المحور الى قراءة وتحليل تداعيات الصراع على هذه المرتكزات.

أولاً: ازمة الضمانات الامريكية لدول مجلس التعاون الخليجي

يُمثل الصراع الدائر اختباراً حقيقياً لجدوى الضمانات الأمنية الأمريكية او ما يُعرف بالمظلة الأمنية الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي وهي ضمانات قائمة منذ ثمانينات القرن الماضي تأسست بتأسيس قوات الانتشار السريع عقب اعلان مبدأ كارتر عام 1980 الذي جاء رداً على الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وكذلك تخوفاً من نفوذ سوفيتي محتمل في منطقة الخليج نتيجة للغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، وقد نص المبدأ على "ان اي محاولة للسيطرة على منطقة الخليج من قبل قوى خارجية تمثل اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية على ان يتم صد هذا الاعتداء بكل الوسائل اللازمة، بما في ذلك القوة العسكرية"[1] وهو ما أدى إلى انشاء قوات الانتشار السريع والتي تحولت لاحقاً في منتصف الثمانينيات الى القيادة المركزية الامريكية (CENTCOM) وهي قيادة قامت على مجموعة من القواعد العسكرية تعززت وترسخت عبر الزمن سيما بعد ازمة الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991، حيث ازداد الانتشار الامريكي في المنطقة ولجأت دول الخليج الى دعم انشاء المزيد من القواعد الامريكية بعدما اكتشفت نجاح الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية في تحرير الكويت وحمايتها من اي اعتداءات عراقية لاحقة، ما جعل وجود هذه القواعد يشكل ضمانة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ردع كافة التهديدات التي تواجه أمن واستقرار هذه الدول عبر هذا الوجود الأمريكي بما فيها تلك التهديدات التي يمثلها تصاعد القوة العسكرية الإيرانية خلال اول عقدين من الألفية الثالثة.

الا ان الحرب الأخيرة التي اندلعت في شباط 2026 كشفت عن حدود قدرة الردع التي تشكلها المظلة الأمنية الأمريكية لدول الخليج سيما بعدما تمكنت إيران من استهداف القواعد والمنشآت الامريكية المنتشرة في منطقة الخليج بالطيران المسير والصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، وهي ضربات أظهرت مدى هشاشة هذه القواعد وعدم قدرتها على حماية نفسها ناهيك عن حماية الدول التي تتواجد فيها، ما اضطر دول الخليج الى الدفاع عن اجواءها ضد هذه الهجمات وعدم الاعتماد على القوات الامريكية، ومع ذلك تعرضت العديد من منشآت الطاقة والموانئ محطات الكهرباء ومحطات التحلية والفنادق لضربات ادت إلى تعطيل نواحي الحياة وتدمير جزء من البنى التحتية الاساسية لدول الخليج.

كل ذلك طرح تساؤلات حقيقية حول جدوى الوجود العسكري الامريكي القائم منذ ثمانينات القرن الماضي في

---

[1] Jimmy Carter, "Address by President Carter on the State of the Union Before a Joint Session of Congress," Washington, January 23, 1980, in Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Volume I, Foundations of Foreign Policy, Document 138, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1977-80v01/d138

حماية دول المنطقة ان كان أخفق في حماية قواعده ومراكز انتشاره، ما أظهر هشاشة المظلة الأمنية الأمريكية وقدرتها على الردع.

ثانياً: تداعيات الازمة على الامن الغذائي وأمن الطاقة

ان للحرب تداعيات لم تنعكس على أطراف الصراع فحسب بل طالت كل دول المنطقة بما فيها التداعيات الاقتصادية، حيث تضررت صادرات الطاقة من العراق ودول الخليج ليس لأغلاق مضيق هرمز فحسب بل بسبب الهجمات الإيرانية التي طالت مراكز إنتاج النفط والغاز في هذه الدول سيما دول مجلس التعاون الخليجي حيث تغطي صادرات الطاقة من هذه المنطقة حوالي 20% من احتياجات السوق العالمية من الطاقة، ما ادى الى تراجع كبير في المعروض وتضرر أمن الطاقة بالنسبة للمصدرين من العراق ودول الخليج حيث تراجعت صادرات العراق من قرابة 4 مليون برميل يوميا الى حوالي 300 الف برميل يومياً كحد أقصى قادر على توريده عبر انابيب خط كركوك-جيهان وكذلك عبر النقل البري الى الموانئ الاردنية والسورية، فيما تراجع إنتاج السعودية وهي المصدر الاكبر للنفط في العالم من حوالي 13 مليون برميل يومياً الى 7 مليون برميل يومياً وهي الطاقة الاستيعابية القصوى لانبوب شرق-غرب الذي يتم من خلاله تصدير النفط الى موانئ البحر المتوسط.

اما قطر فقد توقف إنتاجها من الغاز بفعل اعلان حقول رأس لفان القوة القاهرة نتيجة للضربات التي تعرضت لها ونتيجة لإغلاق المضيق وتعطل الشحنات وامتلاء الخزانات، فيما تعرضت موانئ الإمارات والكويت لهجمات ادت التعطيل عملية التصدير من هذه الموانئ سيما مع تعرض موانئ الفجيرة وجبل على لهجمات مباشرة.

ولا يقتصر الامر على النفط والغاز فحسب، فانقطاع المرور عبر مضيق هرمز ادى الى تعطيل واردات هذه الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الكثير من احتياجاتها اليومية عبر المضيق، سيما الإمارات وقطر والبحرين والذين لديهم منافذ استيراد قليلة غير مضيق هرمز، الذي تمر عبره معظم وارداتهم سيما من المواد الغذائية خصوصا انها بلدان غير زراعية بسبب صغر المساحة ما يجعلها عرضة لتهديد أمنها الغذائي.

اما العراق فعلى الرغم من سماح الجمهورية الإسلامية في إيران للسفن العراقية بالمرور الا ان الموانئ العراقية باتت شبه متوقفة خلال ازمة المضيق وظلت تتعامل مع عدد محدود من السفن الراسية اصلا في تلك الموانئ.[2]

وقد تراجعت حركة الناقلات عبر المضيق بنسبة 90% مما عرقل وصول الحبوب والارز والمنتجات الطازجة وعرض الكثير منها للتلف، وقد لجأت دول الخليج لتعويض نقص الإمدادات الى مسارات بديلة برية لكنها حلول لا تغطي الحاجة الكاملة، اما العراق فيعتمد بالأساس على المنافذ البرية عبر تركيا وإيران والاردن بالتالي يمكن أن يحصل نقص محدود في السلع الغذائية لكنه ليس نقصاً حاداً مع استمرار إغلاق المضيق.

وبشكل عام فأن الازمة واستمرار اغلاق مضيق هرمز تهدد الامن الغذائي للمنطقة والعالم بأسره لكون ان انقطاع صادرات الطاقة وما يُستخرج من بتروكيماويات قد يؤدي الى اضطرابات طويلة الامد في انتاج الغذاء على مستوى

---

[2] Emma Bussey, "Hormuz Crisis Spurs $24B Iraq Trade Corridor as Gulf Routes Shift," Fox News, April 15, 2026, https://www.foxnews.com/world/hormuz-crisis-spurs-24b-iraq-trade-corridor-gulf-routes-shift.

الاقليمي والعالمي سيما وان الكثير من عمليات تصنيع الاسمدة في العالم تعتمد على المواد البتروكيماوية المصدرة من منطقة الخليج، وفي ذلك اشار الامين العام للامم المتحدة "انطونيو غوتيرش" الى احتمال تأثر حوالي 44 مليون انسان بجوع حاد سيما في الدول الهشة غذائياً والتي تعتمد على استيراد الغذاء كما انه التعطيل يهدد بوصول الغذاء عبر المنح الدولية الى المناطق المتضررة من النزاعات سيما في اليمن والسودان والصومال، حيث يتوقع اضطرابات حادة في سلاسل توريد المواد الاساسية تستمر لمدة طويلة، وفي افضل الاحوال وحتى مع توقع اعادة فتح مضيق هرمز بشكل فوري فأن الاضطرابات في سلاسل التوريد سوف تستمر لأشهر، مما يعني ان الازمة على الرغم من تداعياتها الاقليمية الا ان لها تداعيات عالمية كبيرة وواسعة النطاق.[3]

ثالثاً: تداعيات الصراع على العلاقات الإقليمية

لم تقتصر تداعيات الحرب سواء إغلاق مضيق هرمز او الرد الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي أمنياً و أقتصادياً فحسب بل كان لها تداعيات على العلاقات الإقليمية، فنتيجة للرد الإيراني على الاصول الامريكية العسكرية في الخليج تضررت العلاقات الإيرانية- الخليجية بشكل كبير، إذ اعتبرت دول الخليج انها غير معنية بالحرب و(انها تعرضت لاعتداء من ايران) في حين ردت الجمهورية الإسلامية في إيران بأنها لا تستهدف الدول بل تستهدف الاصول العسكرية الأمريكية القائمة فيها والتي تنطلق منها الهجمات على الاراضي الجمهورية الاسلامية، وقد سعت دول الخليج لاستصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي تدين إيران وتطالبها بوقف الهجمات عليها، الا ان تلك القرارت فشلت بالدور نتيجة للفيتو الروسي والصيني عليها، وعلى الرغم من تأكيد دول الخليج على أنها تسعى لضبط النفس وعدم الرد على الهجمات الايرانية الا ان الواقع الميداني يشير إلى تعاون وثيق بين بعض هذه الدول وبين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في تنفيذ هجمات على ايران إذ تُشير بعض التقارير حول قيام طائرات اماراتية في مهاجمة الاراضي الإيرانية ما دفع الإيرانيين لتكثيف الضربات على الإمارات.

هذا الصِدام العسكري ادى الى طرد الإمارات للسفير الإيراني وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فيما قررت قطر وعمان الاحتفاظ بقنوات تواصل مع الجانب الإيراني وعدم الدفع بالعلاقات الى حد القطيعة الدبلوماسية على الرغم من الاعتراضات القطرية على الضربات الايرانية سيما التي استهدف حقول الغاز في قطر.

من جانب آخر فأن الحرب لم تؤدي إلى توتر العلاقات الخليجية الإيرانية فحسب بل شهدت العلاقات الخليجية- الخليجية مؤشرات على التوتر، تجلت في تصاعد الخطاب الإعلامي المتبادل، وتزايد الحملات الرقمية بين السعودية والامارات والتي عكست تبايناً في مواقف هذه الدول تجاه إدارة الأزمة. ورغم عدم وجود دلائل حاسمة على انتقال هذه الخلافات إلى مستوى بنيوي، إلا أنها تعكس قابلية البيئة الخليجية للتأثر بالصدمات الإقليمية، واحتمال تراجع درجة التماسك الداخلي في حالات الأزمات الكبرى.[4]

---

[3] غوتيريش: 44 مليون إنسان مهددون بالجوع"، الجزيرة نت، 30 /4/ 2026، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2026/4/30/غوتيريش-44-مليون-إنسان-مهددون-بالجوع.

[4] تغريدة لمحمد بن راشد حول "امانة المسؤولية" تثير عاصفة من التأويلات السياسية، جريدة القبس الالكترونية، الاحد 3/5/2026، تاريخ الزيارة 3/5/2026، متوفر على الرابط: https://www.alquds.com/ar/posts/238051

يجري هذا في وقت شكلت السعودية مع كل من مصر وباكستان وتركيا محورا يتحرك باتجاه الحوار مع إيران وتقريب وجهات النظر بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية بهدف ايقاف الحرب.

الإضافة الى ذلك توترت علاقات العراق مع دول الخليج نتيجة لإطلاق الطائرات المسيرة من الاراضي العراقية واستهداف مواقع امريكية في هذه الدول وبعض محطات الطاقة، فقد سلمت هذه الدول لسفراء العراق مذكرات احتجاج، ودفع بعضها لإعادة التفكير في علاقتها وبعض شراكاتها مع العراق واولى خطوات ذلك هو اقتراح دول مثل السعودية مشروع ممر تجاري يمر عبر الاراضي الاردنية والسورية الى تركيا موازي لطريق التنمية وقد يكون بديلاً عنه، ما يهدد مشروع طريق التنمية الذي أعلن عنه العراق منذ عام 2024.

اما بالنسبة "لإسرائيل" فبعدما خرجت بوضع اقوى من السابق في اعقاب حرب عام 2024 ضد لبنان وحرب غزة سيما بعد سقوط النظام في سوريا باتت تشعر بفائض القوة حينها تصاعد الخطاب اليميني المتطرف من قبل حكومة اليمين بقيادة نتنياهو الذي بات يتحدث عن ("اسرائيل" الكبرى)[5]،فضلاً عن قيام الخطاب السياسي "الإسرائيلي" بتصنيف تركيا على انها العدو التالي بعد الجمهورية الإسلامية في ايران،[6] وكذلك الاشارة الى ان مصر تشكل تهديداً "لإسرائيل" مما يشير لدوافع داخل دوائر صنع القرار "الإسرائيلية" للدخولفي صراع مع مصر وتركيا على الرغم من العلاقات السلمية التي تجمعها معهم، فأنها اليوم وبعد مشاركتها في الحرب على جبهتين ايرانية ولبنانية تعرضت لانتكاسات عسكرية سيما في لبنان حيث تخوض قتال استنزاف في بلدات الجنوب اللبناني سيما بنت جبيل التي تحولت لمعركة استنزاف طويلة للقوات "الإسرائيلية".

هذه الانتكاسات يمكن ان تؤدي الى تراجع قدرات الردع التي بنتها خلال السنوات الثلاث الماضية، بل يمكن ان تؤدي الى بناء معادلة ردع جديدة في المنطقة قوامها ايران وحZب الله وفصائل المقاومة في العراق والجيش اليمني من جانب و"إسرائيل" والولايات المتحدة من جانب آخر، حيث في هذه المعادلة ومع استمرار المفاوضات الايرانية الامريكية وفي حال تمكن الجمهورية الإسلامية في ايران من فرض بعض الشروط التي طرحتها ضمن اطار البنود الـ14 فأنها يمكن ان تخرج من هذه الحرب اقوى من ذي قبل حيث تتحول من قوة اقليمية الى قوة عالمية الى جانب الصين وروسيا والولايات المتحدة وهو ما يتوافق مع تقديرات بعض الصحف الدولية التي اشارت الى هذا التحول، فيما ستكون تركيا المستفيد الاكبر من التراجع "الإسرائيلي" في تعزيز وجودها ومكاسبها في سوريا وكذلك في تفعيل دورها الى جانب الجمهورية الإسلامية في ايران وباكستان في ايجاد تكتل اسلامي اكثر تماسكاً في المنطقة.

---

[5]"إسرائيل" الكبرى.. حلم قديم يداعب خيال نتنياهو، منصة الشرق الاخبارية، 15/8/2025، تاريخ الدخول 4/5/2026، متوفر على الرابط: https://asharq.co/jufkd

[6] غدي قنديل، ما بعد الحرب على إيران.. هل تصبح تركيا الهدف التالي "لإسرائيل"؟، تقدير موقف، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 20/4/2026، تاريخ الدخول :4/5/2026، متوفر على الرابط الاتي: https://eurasiaar.org/?p=26176

يمكن القول ان للحرب تداعيات اقليمية لم تنعكس على اعادة ترتيب توازنات القوى بالمنطقة ومعادلات الردع فحسب بل ادت الى تغيير الاصطفافات الاقليمية وانعكست على تغيير طرق التجارة وسلاسل التوريد للطاقة والغذاء وكذلك على امن الطاقة العالمي، حيث باتت الممرات المائية مثل ممر مضيق هرمز سلاحاً جيوسياسياً تستخدمه ايران لتعزيز موقفها في الحرب مما يمكن ان يرفع مكانتها الاقليمية الى مستوى يفوق مستوى القيادة الاقليمية الى مستوى التأثير العالمي، ويحول حالة الاستقطاب والتوازنات في المنطقة الى نظام اقليمي جديد متعدد الاقطاب الاقليمية تكون فيه ايران الطرف الاكثر تأثيرا الى جانب تركيا مع تراجع وانكفاء ملحوظ "لإسرائيل" عقب الانتكاسات الميدانية المحتملة التي يمكن ان تنتهي عليها الحرب.

المحور الثالث: توظيف مضيق هرمز في الصراع الإيراني- الأمريكي

يُعدّ مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، ليس فقط لكونه شرياناً حيوياً لنقل الطاقة العالمية، بل لارتباطه المباشر بمعادلات القوة والتوازنات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي. وفي هذا السياق، تحوّل المضيق إلى أداة استراتيجية ضمن بنية الصراع الإيراني- الأمريكي، إذ لم يعد مجرد ممر ملاحي ذي وظيفة اقتصادية، بل غدا فضاءً لإنتاج الضغوط المتبادلة وإعادة تشكيل قواعد الردع الإقليمي والدولي.

لقد أدركت الجمهورية الإسلامية في الإيران منذ عقود أن اختلال ميزان القوة التقليدي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية يفرض عليها البحث عن أدوات غير متماثلة لتعويض فجوة التفوق العسكري والتكنولوجي الأمريكي، فكان (مضيق هرمز) أحد أبرز هذه الأدوات. فالموقع الجغرافي للمضيق منح طهران قدرة كامنة على تهديد حركة الملاحة الدولية وإرباك أسواق الطاقة العالمية، الأمر الذي مكّنها من توظيف الجغرافيا السياسية بوصفها رافعة استراتيجية في مواجهة الضغوط الأمريكية، سيما في فترات التصعيد المرتبطة بالعقوبات الاقتصادية أو بالملف النووي الإيراني.

وفي هذا الإطار، اعتمدت إيران على استراتيجية التهديد بالاغلاق أكثر من الإغلاق الفعلي للمضيق، إذ تدرك القيادة الإيرانية أن الإغلاق الكامل قد يستجلب مواجهة عسكرية واسعة النطاق تتجاوز قدراتها لذلك اتجهت إلى توظيف المضيق ضمن إطار الردع غير المتماثل عبر المناورات البحرية، وتكثيف الوجود العسكري للحرس الثوري، واستخدام الزوارق السريعة، والطائرات المسيّرة، والألغام البحرية، فضلاً عن التلويح المتكرر بإمكانية تعطيل الملاحة النفطية. وبهذا المعنى، فإن الجمهورية الإسلامية في إيران لم تسعَ إلى السيطرة المطلقة على المضيق بقدر سعيها إلى تحويله إلى ورقة ضغط استراتيجية تؤثر في حسابات الخصوم وتفرض كلفة مرتفعة على أي تحرك أمريكي ضدها. ولا شك هذا منطقي من أجل المصالح الحيوية وتوظيف امكانيتها كسولة قادرة على إنتاج مسار جديد للصراع.

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مضيق هرمز باعتباره جزءاً من منظومة الأمن الدولي للطاقة ومصالحها الخاصة، وليس مجرد ممر إقليمي محدود. لذلك ارتبط الحضور العسكري الأمريكي في الخليج العربي

بهدف رئيس يتمثل في ضمان حرية الملاحة ومنع أي قوة إقليمية من احتكار التحكم بالمضيق أو تهديد تدفق النفط العالمي. ومن هنا، جاء الانتشار البحري الأمريكي المكثف، سيما عبر الأسطول الخامس، بوصفه أداة لضبط التوازنات الإقليمية وردع السلوك الإيراني.

غير أن المقاربة الأمريكية لم تقتصر على البعد العسكري فقط، بل شملت أيضاً بناء تحالفات إقليمية ودولية لحماية الملاحة البحرية، خصوصاً بعد تصاعد حوادث استهداف ناقلات النفط منذ عام 2019. وقد عكست هذه التحركات إدراكاً أمريكياً بأن أمن المضيق لم يعد قضية ثنائية بين واشنطن وطهران، بل قضية ترتبط باستقرار الاقتصاد العالمي وبمصالح القوى الكبرى المستوردة للطاقة.

ومن منظور استراتيجي، يمكن القول إن مضيق هرمز يمثل ساحة "حرب إرادات" أكثر من كونه ساحة حرب تقليدية مباشرة. فالجمهورية الإسلامية في إيران توظف المضيق لإظهار قدرتها على الرد الامريكي وتهديداتها المستمرة إذا ما تعرضت لضغوط وجودية، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تثبيت معادلة الردع البحري ومنع إيران من تحويل الجغرافيا إلى أداة ضغط استراتيجي. ومن ثمّ، فإن الصراع حول المضيق لا يتعلق بالممر ذاته بقدر ما يتعلق بمن يمتلك القدرة على التحكم بقواعد الأمن الإقليمي وتحديد حدود النفوذ في الخليج العربي.

كما أن أهمية المضيق في الصراع الإيراني- الأمريكي تزايدت مع التحولات التي شهدتها المنطقة ككل والنظام الدولي، سيما تصاعد التنافس على مصادر الطاقة والممرات البحرية. فكل تصعيد في مضيق هرمز ينعكس مباشرة على أسعار النفط، وأسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد العالمية، الأمر الذي يمنح إيران هامشاً إضافياً للمناورة السياسية، حتى في ظل التفوق العسكري الأمريكي.

إلا أن الرهان الإيراني على توظيف المضيق يواجه في الوقت نفسه قيوداً استراتيجية مهمة، أبرزها أن أي تعطيل واسع للملاحة قد يؤدي إلى تشكيل تحالفات دولية أكثر صرامة ضدها، فضلاً عن احتمال تعرض بنيتها الاقتصادية والعسكرية لضربات قاسية. لذلك بقي السلوك الإيراني يتحرك ضمن سياسة الحذر ازاء أي التصعيد المحسوب الذي يحقق الضغط دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

يتم هذا التوظيف عبر عدة أبعاد استراتيجية:

1. توظيف المضيق كأداة للردع غير المتماثل

يُعدّ مضيق هرمز أحد أبرز أدوات الردع غير المتماثل في الاستراتيجية الإيرانية، إذ تعتمد طهران على توظيف الموقع الجغرافي للمضيق لتعويض اختلال ميزان القوة التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تُدرك أن التفوق العسكري الأمريكي، سواء على مستوى القوة البحرية أو الجوية أو التكنولوجية، يجعل من المواجهة التقليدية المباشرة خياراً مرتفع الكلفة وغير مضمون النتائج، الأمر الذي دفعها إلى تبني أنماط ردع بديلة قائمة على استنزاف الخصم ورفع كلفة تحركاته الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، تحول المضيق إلى مساحة لفرض "التهديد الكامن"، عبر التلويح المستمر بإمكانية تعطيل الملاحة الدولية أو استهداف ناقلات النفط والسفن العسكرية. وقد عززت إيران هذا النمط من الردع من خلال

تطوير القدرات البحرية للحرس الثوري، واستخدام الزوارق السريعة، والألغام البحرية، والصواريخ الساحلية، والطائرات المسيّرة، بما يسمح بإرباك البيئة العملياتية للقوات الأمريكية في الخليج العربي.

ومن ثمّ، فإن أهمية المضيق بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران لا تكمن في السيطرة الفعلية عليه بقدر ما تكمن في القدرة على جعله منطقة هشاشة استراتيجية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي يمنح طهران قدرة ردعية تتجاوز حدود إمكاناتها العسكرية التقليدية. وفي ضوء ما سبق اعتمدت إيران ضمن استراتيجيتها البحرية على أدوات ردع منخفضة الكلفة وعالية التأثير، وفي مقدمتها الألغام البحرية، التي تمثل أحد أهم عناصر الحرب غير المتماثلة في مضيق هرمز. فهذه الألغام لا تهدف بالضرورة إلى الإغلاق الكامل للمضيق، بقدر ما تسعى إلى إرباك الملاحة الدولية ورفع كلفة التدخل العسكري الأمريكي. كما أن صعوبة اكتشاف الألغام وإزالتها تمنح إيران قدرة على استنزاف الخصم زمنياً وعملياتياً، بما يحول المضيق إلى بيئة ضغط مستمر على القوات البحرية الغربية.

2. توظيف المضيق في استراتيجية العقوبات والضغوط المتبادلة

ارتبطت أهمية مضيق هرمز في الصراع الإيراني-الأمريكي بتصاعد سياسة العقوبات الاقتصادية، سيما بعد تشديد العقوبات الأمريكية على قطاعي النفط والطاقة الإيرانيين. ففي مقابل الضغوط الاقتصادية التي سعت واشنطن من خلالها إلى تقليص القدرات الإيرانية وإجبارها على تقديم تنازلات سياسية وأمنية، عملت طهران على توظيف المضيق كورقة ضغط مضادة تهدف إلى تهديد استقرار أسواق الطاقة العالمية.

وبذلك نشأت معادلة استراتيجية قائمة على "الضغط مقابل التهديد"، اذ استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية كأداة لإضعاف إيران، بينما لوّحت إيران بإمكانية تعطيل تدفق النفط العالمي بوصفه وسيلة لرفع كلفة تلك العقوبات على الاقتصاد الدولي وحلفاء واشنطن.

كما سعت إيران إلى توظيف أي تصعيد في المضيق لإيصال رسالة مفادها أن حرمانها من تصدير النفط لن يمر دون انعكاسات على أمن الطاقة العالمي، وهو ما جعل المضيق جزءاً من أدوات التفاوض غير المباشر بين الطرفين.

كما سعت دول الخليج العربي، سيما في ظل تصاعد التهديدات المرتبطة بمضيق هرمز، إلى تطوير مسارات بديلة لنقل النفط بهدف تقليل الاعتماد على المضيق بوصفه ممراً وحيداً للطاقة. وفي هذا السياق، برزت مشاريع خطوط الأنابيب الممتدة نحو البحر الأحمر وبحر العرب، فضلاً عن مشاريع الربط عبر الأراضي العُمانية والإماراتية، بما يسمح بتجاوز الاختناق الجيوسياسي الذي يمثله المضيق. غير أن محدودية القدرة الاستيعابية لهذه البدائل، وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن بعدها النسبي عن الأسواق الآسيوية، جعلها عاجزة عن تعويض الأهمية الاستراتيجية الكاملة لمضيق هرمز، الأمر الذي أبقى المضيق مركزاً حيوياً في معادلة أمن الطاقة العالمي.

ويكشف الاتجاه نحو إيجاد مسارات بديلة لتصدير النفط عن إدراك إقليمي ودولي متزايد بأن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر اقتصادي، بل تحول إلى أداة ضغط جيوسياسي مرتبطة بطبيعة الصراع الإيراني-الأمريكي.

3. حرية الملاحة كمرتكز للتموضع الاستراتيجي الأمريكي في الخليج العربي

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية خطاب "حماية حرية الملاحة" بوصفه مبرراً رئيساً لاستمرار وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، سيما في مضيق هرمز. إلا أن هذا الخطاب يتجاوز البعد الأمني المباشر ليعكس أهدافاً استراتيجية أوسع تتعلق بضبط التوازنات الإقليمية والحفاظ على الهيمنة البحرية الأمريكية في الممرات الحيوية الدولية.

وفي هذا الإطار، يمثل المضيق نقطة ارتكاز أساسية للانتشار العسكري الأمريكي، سواء عبر الأسطول الخامس أو من خلال القواعد العسكرية المنتشرة في الخليج العربي. فواشنطن تنظر إلى أمن الملاحة باعتباره جزءاً من أمنها في النظام الدولي الذي تقوده، ولذلك تسعى إلى منع أي قوة إقليمية، وفي مقدمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من امتلاك القدرة على التحكم بالممرات البحرية الاستراتيجية.

كما أن توظيف مفهوم "حرية الملاحة" أتاح للولايات المتحدة بناء تحالفات بحرية دولية وتوسيع حضورها العسكري تحت غطاء حماية التجارة الدولية وأمن الطاقة، بما يعزز من قدرتها على إدارة المجال الجيوسياسي للخليج العربي.

4. التوظيف القانوني للمضيق وسيكولوجية حافة الهاوية

يعكس الصراع حول مضيق هرمز تداخلاً معقداً بين الاعتبارات القانونية والاستراتيجيات النفسية، إذ تسعى إيران والولايات المتحدة إلى توظيف القانون الدولي بصورة تخدم أهدافهما السياسية والأمنية. فإيران تستند إلى اعتبارات السيادة والأمن القومي لتبرير بعض إجراءاتها في المضيق، بينما تؤكد الولايات المتحدة على مبدأ حرية المرور البحري وفق قواعد القانون الدولي للملاحة.

غير أن البعد الأهم يتمثل في "سيكولوجية حافة الهاوية"، أي استخدام التهديدات المحسوبة والتصعيد التدريجي دون الوصول إلى الحرب الشاملة. فإيران تدرك أن مجرد الاقتراب من تعطيل الملاحة كفيل بإثارة القلق الدولي ورفع أسعار النفط، في حين تدرك الولايات المتحدة أن التصعيد المفرط قد يدفع المنطقة نحو مواجهة واسعة النطاق تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.

لذلك أصبح المضيق ساحة لإدارة الإدراك الاستراتيجي بقدر ما هو ساحة لإدارة القوة العسكرية، حيث يحاول كل طرف إقناع الآخر بامتلاكه الإرادة والقدرة على التصعيد دون الانزلاق الكامل إلى الحرب.

تكشف التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز عن اعتماد طهران على استراتيجية "حافة الهاوية"، التي تقوم على التصعيد المحسوب دون الوصول إلى المواجهة الشاملة. فإيران تدرك أن مجرد التهديد بتعطيل الملاحة النفطية كفيل بإحداث اضطراب في الأسواق العالمية ورفع أسعار الطاقة، حتى دون تنفيذ إغلاق فعلي للمضيق. ومن ثمّ، فإن القيمة الاستراتيجية للتهديد تفوق أحياناً قيمة التنفيذ ذاته، لأن الهدف الرئيس يتمثل في إنتاج حالة ردع نفسي واقتصادي تؤثر في حسابات القوى الدولية.

5. التحول نحو "هرمز الرقمي" وتوظيف الطائرات المسيّرة

شهد الصراع في مضيق هرمز تحولاً نوعياً مع تصاعد دور التكنولوجيا العسكرية الحديثة، سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة المراقبة الرقمية والحرب السيبرانية. فلم يعد التحكم بالمضيق قائماً فقط على الانتشار البحري التقليدي، بل أصبح مرتبطاً بالقدرة على جمع المعلومات الاستخبارية، والمراقبة اللحظية، وإدارة العمليات غير المأهولة.

وفي هذا السياق، وظفت إيران الطائرات المسيّرة بوصفها أداة منخفضة الكلفة وعالية الفعالية في مراقبة التحركات الأمريكية وتهديد السفن والمنشآت الحيوية، الأمر الذي منحها قدرة أكبر على المناورة ضمن بيئة الصراع البحري. كما أسهمت التقنيات الرقمية في تعزيز أنماط الحرب الهجينة، اذ تداخلت العمليات العسكرية التقليدية مع الهجمات السيبرانية والتشويش الإلكتروني.

أما الولايات المتحدة، فقد اتجهت إلى تعزيز منظومات الاستطلاع والإنذار المبكر والذكاء الاصطناعي لضمان التفوق المعلوماتي في المضيق، وهو ما يشير إلى انتقال الصراع من الجغرافيا البحرية التقليدية إلى فضاء "الجيو-رقمنة" الأمنية.

وبذلك، لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر مائي استراتيجي، بل تحول إلى فضاء تنافس تكنولوجي وأمني متعدد الأبعاد، تتداخل فيه القوة البحرية مع الهيمنة الرقمية والاستخباراتية.

وعليه، فإن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر جغرافي لنقل النفط، بل تحول إلى أداة استراتيجية في إدارة الصراع الإيراني-الأمريكي، تتداخل فيه اعتبارات الجغرافيا السياسية، والأمن البحري، والردع العسكري، وأمن الطاقة العالمي. ومن ثمّ، فإن فهم ديناميكيات هذا المضيق يقتضي النظر إليه بوصفه مركزاً لإنتاج القوة والتأثير في البيئة الإقليمية والدولية، لا مجرد مساحة مائية ذات أهمية اقتصادية فحسب.

6. الاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية لتوظيف مضيق هرمز

يشير مسار التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بمضيق هرمز إلى أن أهمية المضيق لن تنحصر مستقبلاً في كونه ممراً لنقل الطاقة، بل ستتجه بصورة متزايدة نحو التحول إلى فضاء لإدارة التوازنات الاستراتيجية وإعادة تشكيل أنماط الردع والصراع في منطقة الخليج العربي. فالتطورات التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية، سيما بعد تصاعد التوتر الإيراني- الأمريكي، أظهرت أن المضيق أصبح جزءاً من البنية الجيوسياسية للصراع الدولي على النفوذ والطاقة والممرات البحرية، الأمر الذي يمنحه أبعاداً تتجاوز نطاقه الجغرافي المباشر.

وفي هذا السياق، يُرجّح استمرار نمط الردع المتبادل منخفض الحدة بوصفه السمة الغالبة على مستقبل التفاعلات في المضيق. فإيران تدرك أن الإغلاق الكامل لمضيق هرمز قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق تتجاوز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، في حين تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن أي حرب شاملة في الخليج العربي ستنعكس سلباً على استقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة الدولي. ومن ثمّ، فإن الطرفين يتجهان

إلى إدارة الصراع ضمن حدود التصعيد المحسوب، عبر المناورات العسكرية، والتهديدات المتبادلة، والعقوبات الاقتصادية، والاستهدافات المحدودة، دون الانزلاق نحو الحرب المباشرة. ويعكس هذا النمط تحول المضيق إلى ساحة لإدارة التوازنات أكثر من كونه ساحة للحسم العسكري التقليدي.

كما تشير التحولات التكنولوجية المتسارعة إلى أن مستقبل التوظيف الاستراتيجي لمضيق هرمز سيتجه بصورة متزايدة نحو البعد الرقمي والتكنولوجي. فالصراع في المضيق لم يعد قائماً فقط على السيطرة البحرية التقليدية، بل أصبح مرتبطاً بالقدرة على الهيمنة المعلوماتية والاستخبارية، من خلال استخدام الطائرات المسيّرة، وأنظمة المراقبة الفضائية، والحرب السيبرانية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تعريف مفهوم السيطرة على المضيق، بحيث لم تعد السيطرة مرتبطة بالوجود العسكري المباشر فحسب، بل بالقدرة على إدارة البيانات والمعلومات والتحكم بالبيئة العملياتية بصورة لحظية. ومن ثمّ، فإن مركز الثقل الاستراتيجي في هرمز يتجه تدريجياً من الجغرافيا البحرية الصلبة إلى التفوق الرقمي والاستخباري.

وفي المقابل، تتجه الدول الخليجية والقوى الدولية إلى تقليل مستوى الاعتماد المطلق على مضيق هرمز عبر تطوير خطوط أنابيب بديلة، وتنويع مسارات تصدير الطاقة، وتعزيز مشاريع الربط الإقليمي، الأمر الذي قد يؤدي مستقبلاً إلى تراجع نسبي في مركزية المضيق ضمن معادلة الطاقة العالمية. إلا أن هذا التراجع لا يعني فقدان المضيق لأهميته الاستراتيجية، لأن القيمة الجيوسياسية له لا ترتبط فقط بحجم النفط العابر من خلاله، بل بطبيعته بوصفه أحد أهم "نقاط الاختناق الاستراتيجية" في العالم. ولذلك سيظل المضيق قادراً على التأثير في الأسواق العالمية والتوازنات الأمنية حتى في ظل وجود بدائل جزئية للطاقة والنقل.

ومن جهة أخرى، يُتوقع أن يشهد مستقبل المضيق تصاعداً في الطابع الدولي لأمنه، إذ لم يعد أمن هرمز قضية ثنائية مرتبطة بإيران والولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل أصبح جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى المستوردة للطاقة، سيما الصين والهند والاتحاد الأوروبي. فاعتماد هذه القوى على استقرار الملاحة في الخليج العربي سيدفعها إلى تعزيز حضورها السياسي والأمني بصورة متزايدة، سواء عبر الشراكات البحرية أو عبر الانخراط في ترتيبات الأمن الإقليمي. وبذلك، فإن مضيق هرمز يتجه نحو التحول إلى ساحة تنافس جيواستراتيجي متعددة الأطراف، تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع اعتبارات النفوذ الدولي وأمن الطاقة العالمي.

وعليه، فإن الاتجاهات المستقبلية لتوظيف مضيق هرمز تكشف عن تحول المضيق من مجرد ممر بحري لنقل النفط إلى مركز استراتيجي لإدارة الصراع والردع وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية. فالمضيق لم يعد يمثل قيمة جغرافية ثابتة فقط، بل أصبح أداة ديناميكية لإنتاج القوة والتأثير السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الدولي المعاصر.

الاستنتاجات

1. يمتاز مضيق هرمز بجملة من الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والامنية جعلت منه سابقا وفي الوقت الحاضة وفي المستقبل عقدة استراتيجية في اطار الصراعات الاقليمية والدولية، الامر الذي افضى الى ادراك مبكر من قبل القوى المتنافسة للسيطرة عليه وتوظيفه لمصلحتها.
2. تحول مضيق هرمز الى عقدة استراتيجية في مجال سلاسل التوريد العالمية وامدادت الطاقة والغذاء والصادرات البتروكيمياوية والمكثفات، وقد اظهرت الحرب الاخيرة اهميته ودوره المحوري في هذا المجال بشكل اكثر من المتوقع، حيث افضت العمليات العسكريه في هذا الممر المائي وعمليات الاغلاق التي مارستها ايران الى احداث ازمة عالمية في مجال الطاقة والغذاءوالاسمدة والمعادن وبعض المشتقات الهيروكاربونية الاخرى.
3. اظهرت الحرب الاخيرة بين الولايات المتحدة و"الإسرائيلي" من جهة والجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة اخرى ان مضيق هرمز اصبح من اهم ادوات الضغط الايراني وعنصر محوري في اطار سياسة المقاومة والصمود الايراني، كما اظهرت معادلات القوة ان ايران هي الطرف الاكثر قدرة على احكام الهيمنة على هذا الممر المائي العالمي وادارته بطريقة تؤمن لها مصادر قوة مضافة في اطار لعبة المساومة والنفوذ.
4. لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر مائي استراتيجي، بل تحول إلى فضاء تنافس تكنولوجي وأمني متعدد الأبعاد، تتداخل فيه القوة البحرية مع الهيمنة الرقمية والاستخباراتية. وعليه، فإن المضيق لم يعد مجرد ممر جغرافي لنقل النفط، بل تحول إلى أداة استراتيجية في إدارة الصراع الإيراني-الأمريكي، تتداخل فيه اعتبارات الجغرافيا السياسية، والأمن البحري، والردع العسكري، وأمن الطاقة العالمي.
5. تشير الاتجاهات المستقبلية الخاصة بعملية توظيف مضيق هرمز من قبل الاطراف المتصارعة الى تحول المضيق من مجرد ممر بحري لنقل النفط إلى مركز استراتيجي لإدارة الصراع والردع وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية. فالمضيق لم يعد يمثل قيمة جغرافية ثابتة فقط، بل أصبح أداة ديناميكية لإنتاج القوة والتأثير السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الدولي المعاصر.